الأردن وحرب الخليج الثالثة

فواز موفق ذنون

مستخلص البحث:

تعد حرب الخليج الثالثة نقطة تحول في تاريخ الشرق الأوسط ، لما تركته تلك الحرب من اثأر وتداعيات ألقت بظلالها على جميع دول المنطقة .

حاول البحث تسليط الضوء على موقف الأردن إحدى الدول الإقليمية المجاورة للعراق من التطورات السياسية التي مرت بها القضية العراقية منذ بروزها على المسرح الدولي بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، وحتى قيام حرب الخليج الثالثة ، والمتغيرات السياسية الجديدة التي طرأت على العراق بعد تلك الحرب. وقد تبين للباحث أن الأردن سعى منع وقوع الحرب في المنطقة لما للحرب من آثار مدمرة ليس على العراق فحسب بل على المنطقة بأسرها ، كما سعى الأردن إعادة العلاقات مع العراق بعد الحرب ضمانا للمصالح المشتركة بين البلدين .

مقدمة

تعد حرب الخليج الثالثة نقطة تحول في تاريخ الشرق الأوسط ، لما تركته تلك الحرب من اثأر وتداعيات ألقت بظلالها على جميع دول المنطقة .

ويحاول هذا البحث تسليط الضوء على موقف الأردن إحدى الدول الإقليمية المجاورة للعراق من التطورات السياسية التي مرت بها القضية العراقية منذ بروزها على المسرح الدولي بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، وحتى قيام حرب الخليج الثالثة ، والمتغيرات السياسية الجديدة التي طرأت على العراق بعد تلك الحرب ، كما يحاول البحث التعرف على الآثار والنتائج التي خلفتها الحرب على الأردن سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

وتم معالجة الموضوع من خلال أربعة مباحث هي :

١- الأردن والسياسة الأمريكية تجاه العراق ١٩٩١-٢٠٠٣

٢- الأردن والأزمة العراقية قبيل حرب الخليج الثالثة

٣- حرب الخليج الثالثة والموقف الأردني

٤- انعكاسات حرب الخليج الثالثة على الأردن .

١-.الأردن والسياسة الأمريكية تجاه العراق بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١-٢٠٠٣

كان من نتائج حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ، شعور القيادة الأردنية بضرورة إجراء مراجعة لسياستها الدولية والإقليمية ،والعودة العلاقات القوية التي تربطها مع الولايات المتحدة وذلك بعد المواقف التي اتخذها الأردن من تلك الحرب (١) والتي اعتبرتها الولايات المتحدة مواقف مؤيدة للعراق ، الأمر الذي أدى بالت وقف المساعدات الأمريكية للأردن واشترط عودتها أن يثبت الأردن بأنه يلعب دورا فاعلا ونشطا في السعي السلام فى الشرق الأوسط.(٢)

بالمقابل سعت الإدارة الأمريكية بعد انتهاء حرب الخليج الثانية إبعاد الأردن عن العراق ، فانتهج الأردن سياسة مقاربة لهذا الاتجاه دون ان يعنى ذلك تخليه بشكل تام عن العراق لعلمه مسبقا حاجة كلا الشعبين للعلاقات بين البلدين خاصة فى المجالات الاقتصادية ، وهكذا بينما كان الأردن يقترب أكثر فأكثر من الولايات المتحدة وإسرائيل بعد إبرام معاهدة السلام فى وأدى عربة (٣) كان يبتعد أكثر فأكثر عن العراق . (٤)

وكانت التوجهات الأردنية ضمن هذه السياسة قد بدت واضحة منذ حزيران ١٩٩٣ ، حيث عقد الملك حسين مؤتمرا صحفيا انتقد فيه نظام الحكم فى العراق وسياساته وذكر ان القيادة العراقية قد ارتكبت أخطاء كثيرة ودعاها المصالحة مع الولايات المتحدة وحلفائها العرب (٥)

وكان لجوء حسين كامل صهر الرئيس العراقي السابق صدام حسين (١٩٧٩ -٢٠٠٣) فى آب ١٩٩٥ من مؤشرات تخلى الأردن عن سياسته المندفعة تجاه العراق ، حيث منح الملك حسين حق اللجوء السياسي لحسين كامل وسمح له بعقد عدة مؤتمرات صحفية فى قصره الملكي ، وقد حيت الإدارة الأمريكية آنذاك القيادة الأردنية على هذا الإجراء ، حيث أعرب الرئيس الامريكى كلنتون عن إعجابه بالملك حسين وشجاعته بمنح حسين كامل حق اللجوء السياسي ،وأكد الرئيس الامريكى فى الوقت ذاته عن استعداد الولايات المتحدة لحماية الأردن إذا تعرض أمنه لأي خطر .(٦)

وفى نفس العام استقبل الأردن وفدا امريكا رفيع المستوى ضم عدة شخصيات من وزارة الخارجية والبنتاغون (وزارة الدفاع) ووكالة الاستخبارات (CIA) ، وقد التقى الوفد بحسين كامل لمعرفة تفاصيل أكثر عن قدرة العراق التسليحية ومدى مطابقتها مع المعلومات التي تمتلكها الأمم المتحدة ، كما بحث الوفد عن الدور الذي يمكن ان يلعبه حسين كامل في أحداث تغيير في

العراق ، لكن الولايات المتحدة الأمريكية سرعان ما تخلت عن الموضوع برمته بعدما وجدت ان المعلومات التي قدمها حسين كامل هي معلومات عامة وليست بجديدة ، كما انها لم تجد فيه الشخص المناسب لاي تغيير في العراق . (٧)

انتقادات الأردن لنظام الحكم في العراق واستقباله لحسين كامل وكما أوضحنا سلفا لم يندرج ضمن سياسة التخلي التام عن العراق او التدخل في شؤونه الداخلية ، فلم يتردد الأردن مثلا في إبداء الانزعاج من تصريح وزير الدفاع الأمريكي آنذاك وليم بيري (William Perri) في نيسان ١٩٩٦ عندما قال ان الأردن يتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية للإسراع في التخلص من النظام العراقي (٨)

كما شهد منتصف التسعينات من القرن الماضي تحركات أردنية لحل أزمات العراق مع الولايات المتحدة والمتعلقة بعمليات التفتيش عن الأسلحة العراقية المحظورة ، ففي شهري نيسان وتشرين الثاني من عام ١٩٩٧ التقى الملك حسين مع الرئيس الأمريكي كلنتون ، وخلال ذلك اللقاء سعى الملك حسين للحيلولة دون ضرب العراق من قبل الولايات المتحدة ، كما شمل سعيه محاولات لرفع العقوبات عن العراق لما تركته من آثار سلبية على الأردن . (٩)

ولما تجددت الأزمة العراقية الأمريكية بسبب الخلاف على صلاحيات لجنة التفتيش الدولية التابعة للأمم المتحدة في مطلع عام ١٩٩٨ ، سرت معلومات صحفية بان الولايات المتحدة الأمريكية تتجه ضرب العراق عبر الأراضي الأردنية ، فما كان من الأردن وكما جاء على لسان ولي عهدها آنذاك الأمير حسن بن طلال الا ان نفى تلك المعلومات مؤكدا بان الأردن لن يسمح لأي جهة باستخدام أراضيه لضرب العراق .(١٠)

وعلى اثر تعرض العراق لعدة ضربات صاروخية من قبل الولايات المتحدة فى ١٧ كانون الأول ١٩٩٨ فى إطار العمليات التى سميت آنذاك بعمليات (ثعلب الصحراء) ، تحرك الأردن لإيقاف هذه الضربات ، فقرر مجلس النواب الأردني فى جلسة خاصة رفع الحصار عن العراق ، كما دعا الملك حسين حوار عراقي امريكى لحل المشاكل العالقة بينهما ، واكد أن اي تغيير لنظام الحكم فى العراق انما هو امر يقرره الشعب العراقى .(١١)

وفى ٧شباط ١٩٩٩ ، توفى الملك حسين ونودي بابنه عبدالله الثانى ملكا للمملكة الأردنية الهاشمية ، وكان تولى الملك عبدا لله الثانى لعرش الأردن يعنى من جملة مايعنيه وراثته للعديد من القضايا والأزمات الإقليمية ومنها الازة العراقية ، والتى حاول فيها الملك عبد الله الثانى طيلة الفترة مابين عام ١٩٩٩-٢٠٠٣وهى السنة التى وصلت فيها الأزمة العراقية مرحلة الصدام المسلح ، حاول إتباع سياسة توازن مابين مواقفه الدولية والإقليمية وهى السياسة التي تعتمد

أساسا على التوفيق مابين مصالح الأردن تجاه حليفه الاستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية ومابين مصالحه والتزامه القومي تجاه جاره الشرقي العراق .

2- الأردن والأزمة العراقية قبيل حرب الخليج الثالثة :

دخلت الأزمة العراقية مرحلة جديدة بدأت مع منتصف عام ٢٠٠٢ ، عندما ارتفعت الأصوات الغربية المطالبة بضرورة عودة لجان التفتيش الدولية الخاصة بنزع أسلحة العراق المحظورة وقد هددت الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القوة إذا ما استمر العراق بتجاهل المطالب الدولية ، في حين اعتبر النظام السابق في العراق بأنه قد أوفى بكامل التزاماته فيما يتعلق بهذا الموضوع .

وبين اخذ ورد حول تلك المسالة أعلن العراق موافقته على قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٤٤١) القاضي بوجوب عودة لجان التفتيش الدولية وإلزام العراق بوجوب إتباع سياسة شفافة مع تلك اللجان وتقديم كافة التسهيلات لإنجاح مهماتها .

وقد رحبت معظم الدول العربية والغربية بقرار مجلس الأمن الدولي ، واعتبرته خطوة أولية نحو حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية ، ومايهمنا هو موقف الدول الإقليمية المجاورة للعراق من الأزمة وبالأخص موقف المملكة الأردنية الهاشمية .

فالأردن وبحكم موقعه الجغرافي يقع وسط أكثر المناطق توترا فى الشرق الأوسط وهى العراق وفلسطين ، كما أن الأردن يعاني أصلا من تداعيات الانتفاضة الفلسطينية على أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي فان الأردن كان يرى بان أي نزاع آخر في المنطقة إنما يعمل على تفاقم الأوضاع ويعرضها مخاطر كبيرة مما قد يفتح الباب أمام كل الاحتمالات (١٢)

وعلى هذا الأساس كانت الرؤية الأردنية للازمة العراقية تنادي بوجوب حل الأزمة بالطرق الدبلوماسية وعدم إيصالها مرحلة الصدام المسلح ، وخلال لقائه بالرئيس الأمريكي جورج بوش (George Bush) في واشنطن في ٢٧ تموز ٢٠٠٢ ، شرح الملك عبدا لله الثاني الرؤية الأردنية موضحا ان الحرب اذا ما نشبت فإنها قد تؤدي زعزعة استقرار المصالح الأمريكية الإستراتيجية في الشرق الأوسط (١٣) .

وخلال زيارته العاصمة البريطانية لندن في شباط ٢٠٠٣ ، عقد الملك عبد الله الثاني مباحثات مطولة مع رئيس الوزراء البريطاني توني بلير (Tony Bleir) ، وقد اكد الملك عبدالله

الثاني على موقف بلاده من الأزمة العراقية والذي يدعو تجنيب المنطقة أي ضربة عسكرية واللجوء الخيار السلمي لحل المشكلات العالقة بين العراق والأمم المتحدة سلميا مع ضرورة التشديد على التزام النظام العراقي على تنفيذ القرار (١٤٤١) الصادر عن مجلس الأمن الدولي وأكد ان رغبته في إبعاد المنطقة عن شبح الحرب وإحلال الأمن والاستقرار نظرا لما ستتركه هذه الحرب من ويلات كبيرة ليس على العراق فحسب بل على المنطقة بأكملها (١٤)

كما عبرت الحكومة الأردنية هي الأخرى عن رفضها لمنطق استخدام القوة لحل المشاكل الدولية ، فخلال حديث له مع تلفزيون دبي في ٩تشرين الأول ٢٠٠٢ ، شدد رئيس الحكومة الأردنية آنذاك علي ابو الراغب على ضرورة إيجاد حل دبلوماسي للازمة العراقية مؤكدا بان الأردن له علاقات سياسية واقتصادية وإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وهذه العلاقات لها اهمية كبيرة للأردن ، كما ان الأردن له علاقات تاريخية واقتصادية وإستراتيجية مع العراق ويعمل على إيجاد توازن بين هذه العلاقات وانه ليس مستعدا للتضحية بها على حساب أي طرف (١٥) .

فى تلك الآونة ، وبينما كانت لجان الأمم المتحدة تقوم بمهماتها التفتيشية عن الأسلحة العراقية المحظورة ، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تجرى استعداداتها السياسية والعسكرية لخوض غمار الحرب مع العراق ، بعد ما رأت أن النظام العراقي السابق مستمرا فى سعيه فى إتباع سياسة الغموض فيما يتعلق بتلك الأسلحة وبأنه بات مستمرا فى تهديد المصالح الأمريكية فى المنطقة .(١٦)

قرار الحرب الذى اتخذته واشنطن ، دفع الكثير من المحللين السياسيين والمراقبين للأحداث فى المنطقة طرح عدة تساؤلات حول طبيعة الحرب الأمريكية ومدى مساهمة الدول العربية فيها وخاصة دول الجوار منها ، وقد جاءت هذه التساؤلات فى الوقت الذي برزت فيه مؤشرات وتقارير تشير إمكانية ان يكون للأردن دور فى تلك التحضيرات الأمريكية للحرب مع العراق (١٧)

ومن بين تلك المؤشرات مشاركة الأمير الحسن بن طلال ولي العهد الأردني السابق في مؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد في العاصمة البريطانية لندن في ١٢ تموز ٢٠٠٢ .(١٨) تلك المشاركة التي انقسم من خلالها المحللون السياسيون في تفسيراتهم اتجاهين رئيسيين ، الأول وان كان فيه نوعا من المغالاة فانه يرى بان مشاركة الأمير الحسن إنما هي جزء من الدور الأردني في الحرب الأمريكية المقبلة مع العراق ، ويرى أصحاب هذا الرأي بان عودة التاج الهاشمي بغداد مكافأة ملائمة لحجم المخاطر والأضرار التي سيتعرض لها الأردن نتيجة دخوله

في عداء صريح مع العراق ، اما الاتجاه الثاني فأصحابه يرون في مشاركة الأمير الحسن خطوة منفردة من جانبه ليست لها علاقة بالمواقف الرسمية للاردن (١٩)

والحقيقة كان الاتجاه الثاني هو الأكثر اتساقا وتطابقا مع الأحداث والوقائع ، فبعد انتهاء جلسات ذلك المؤتمر أعلنت الحكومة الأردنية بأنها قد نات بنفسها عن مشاركة الأمير حسن في المؤتمر واعتبرتها موقفا شخصيا لايعكس وجهة نظر الأردن ولا يعبر عن موقفه من العراق او من الأفكار والطروحات المتعلقة بالشأن العراقي ، بل وصل الأمر بوزير الإعلام الأردني آنذاك محمد العدوان التأكيد على ان ليس للأمير أي صفة رسمية وان مشاركته كانت مفاجأة للحكومة الأردنية وهي لا تتفق مع الموقف الأردني الثابت من القضية العراقية (٢٠)

ومن المؤشرات الأخرى التي دلت على الدور الأردني في الحرب وصول ألفي جندي أمريكي الأراضي الأردنية وقيامهم في اب ٢٠٠٢ ، بإجراء مناورات عسكرية مشتركة مع القوات الأردنية بالقرب من الحدود العراقية (٢١) هذه المناورات جاءت في الوقت الذي نشرت فيه صحيفة التايمز البريطانية في أواخر عام ٢٠٠٢ تقارير للبنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية) تتحدث عن خطة لضرب العراق من ثلاث جهات ، من تركيا في الشمال ،والكويت في الجنوب ، والأردن في الغرب (٢٢) وأضافت الصحيفة ان الأردن وافق على تواجد عسكري أمريكي مرتبط بالعمليات الدفاعية وان هذا التواجد سيرتكز في (قاعدة المفرق الجوية) وكذلك (قاعدة موفق السلطي) التي تبعد أربعين ميلا الشرق من العاصمة عمان وتقع على الطريق المؤدي بغداد (٢٣)

غير أن تلك المؤشرات مالبثت ان سقطت الواحدة تلو الأخرى ، فقد أعاد الملك عبدالله الثانى التأكيد على موقف عمان الرافض لفكرة الحرب وشدد على عدم وجود أي دور للأردن فى إطار الخطط الأمريكية المتعلقة بالحرب .(٢٤)

وبدورها أعلنت الحكومة الأردنية وعلى لسان رئيسها على ابو الراغب نفيها وبصورة قاطعة التقارير الصحفية التى تحدثت عن موافقة الأردن على استخدام الولايات المتحدة لأراضيه كنقطة انطلاق لشن الحرب ضد العراق .(٢٥)

وفى منتصف شهر تموز ٢٠٠٢، نظمت الحكومة الأردنية زيارة لممثلي الصحافة المحلية والأجنبية وعدد من المسؤولين الأردنيين والعرب ومنهم السفير العراقي السابق في الأردن صباح ياسين، قاعدة عسكرية جوية أردنية تقع بالقرب من الحدود الأردنية العراقية للتأكد من عدم وجود اى عسكري امريكى فيها ، وقبل عشرة أيام من المناورات العسكرية الأردنية الأمريكية المشتركة ، أعلنت الحكومة الأردنية ان المناورات العسكرية التى ستجرى فى شهر آب المقبل فى جنوب الأردن هي (مناورات روتينية) ليس لها أدنى علاقة بالشأن العراقي.(٢٦).

ومع بدء العمليات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها وبين العراق فى اذار٢٠٠٣ تبين انه ليس للأردن اى دور فى تلك الحرب ، وان كل ما قيل عن الدور الأردني كان مجرد تكهنات وتفسيرات افتقرت الدقة والمصداقية ولم تجد لها طريقا ارض الواقع.

٣- حرب الخليج الثالثة والموقف الأردني :

بعد ان وصلت الأزمة العراقية طريق مسدود ، وبعد ان أتمت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها استعداداتهما العسكرية نشبت حرب الخليج الثالثة في ٢٠ اذار٢٠٠٣* وسط ترقب عربي ودولي وإقليمي لما ستؤول إليه هذه الحرب من نتائج وتداعيات ليس على المنطقة فحسب بل على العالم اجمع (٢٧)

وبقدر تعلق الأمر بالأردن وموقفه من الحرب ، فقد عقدت الحكومة الأردنية برئاسة رئيس الوزراء آنذاك علي ابو الراغب مؤتمرا صحفيا في الأول من نيسان ٢٠٠٣،حضره عدد من رؤوساء تحرير وكتاب الصحف الأردنية وعدد من الإعلاميين ، وقد أكد ابو الراغب على موقف الأردن المعارض للحرب والدعوة وقفها بأسرع وقت ممكن والرجوع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (٢٨)

وفي مقابلة معه أجرتها وكالة الإنباء الأردنية " بترا " في٢ نيسان٢٠٠٣ عبر الملك عبد الله الثاني عن رفضه لمنطق استخدام القوة لحل المشاكل الدولية وعبر عن سعيه لإجراء اتصالات مع بعض الدول العربية والأوربية لمحاولة بلورة موقف يؤدي وقف الحرب بأسرع وقت ممكن (٢٩)

والحقيقة ان ثمة أمران كانا قد برزا أثناء تلك الحرب ، وضع الأردن في موقف حرج أمام الرأي العام العربي والدولي ،الأمر الأول يتعلق بقيام الأردن بطرد بعض الدبلوماسيين العراقيين من الأردن ،وقد بررت الحكومة الأردنية هذا التصرف على أساس قيام هؤلاء الدبلوماسيين بخرق المعاهدة الامنية المتعارف عليها بين الدول ، وقد أوضحت الحكومة الأردنية ذلك في مذكرة رفعتها السفير العراقي في عمان (٣٠)

أما الأمر الثاني فهو الأخبار التي انتشرت عن وصول قوات أمريكية الأردن ،وقد علل ابو الراغب رئيس الوزراء الأردني وجود تلك القوات هو تشغيل بطاريات الصواريخ المضادة (باترويت) لمواجهة الصواريخ التي يطلقها العراق تجاه إسرائيل ، وقد بين ابو الراغب ان هذا الإجراء هو من اجل عدم تحويل المنطقة ساحة حرب وجعل إسرائيل خارج معادلة الحرب وأوضح رئيس الوزراء الأردني هن هذه القوات بسيطة العدد مجددا في الوقت نفسه موقف الأردن تجاه العراق (٣١)

وبعيدا عن المواقف الرسمية لهذا الطرف او ذاك ،فان الأردن كان يرى بان الحرب وأسباب قيامها جاءت نتيجة للسياسات الخاطئة التي كان يتبعها النظام العراقي السابق على اعتبار ان الحرب هي من تبعات الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠ واستمرار العراق في تحدي الولايات المتحدة الأمريكية ورفضه التعاون مع المجتمع الدولي وإتباعه سياسة الغموض فيما يتعلق باسلحة الدمار الشامل (٣٢)

وقال رئيس الوزراء الأردني ابو الراغب ، ان الحرب جاءت نتيجة التصلب في الموقف العراقي ، موضحا ان الأزمة العراقية ليست بجديدة بل هي مستمرا منذ أكثر من عام ونصف وقد بذل الأردن كل جهد للإسهام بحل هذه الأزمة من خلال التحدث مع المسؤولين العراقيين و إبلاغهم مخاوف الأردن من الأذى الذي قد يلحق بالعراق من جراء الفجوة بينه وبين الامم المتحدة وإظهار المواقف المتشددة تجاههم (٣٣)

وهذا ما أكده ايضا الملك عبد الله الثاني خلال مقابلة آجرتها معه شبكة الأخبار الأمريكية سي آن ان (CNN) في ٢٨ نيسان ٢٠٠٣ ، حيث أوضح الملك عبد الله الثاني بانه كان قد التقى قبل الحرب بعدد من المسؤولين العراقيين امثال نائب الرئيس العراقي السابق طه ياسين رمضان ووزير الخارجية السابق ناجي صبري وقد حرص الملك خلال مقابلاته تلك على ان يكون واضحا وصريحا في ما يجب على العراق فعله لتجاوز الأزمة مع الامم المتحدة ، الا ان الملك عبد الله شعر من خلال تلك المقابلات بان النظام السابق في العراق لم يكن لديه رؤية واضحة للتعامل مع الأمم المتحدة لتجاوز الازمة(٣٤)

وفيما يتعلق بالموقف الشعبي الأردني من الحرب ، فعلى الرغم من تحذيرات الحكومة الأردنية من مغبة القيام بتظاهرات سياسية قبل الحصول على تراخيص بذلك من قبل وزارة الداخلية ،الا ان ذلك لم يمنع الأحزاب السياسية المعارضة من تبتي هذه الطريقة الرسمية في التعبير عن رفض الحرب ،وأضافت اليها الاعتصامات والمهرجانات التي تجري في صالات مغلقة. (٣٥) ،وقد بلغ عدد المظاهرات السياسية التي انطلقت في الأردن منذ بدء الحرب وحتى انتهاؤها ما يقارب ال(٥٠) مظاهرة وكلها خرجت من مخيمات الوحدات والبقعة والمسجد الحسيني في وسط عمان والجامعة الأردنية، وقد دعا المتظاهرون خلال مظاهراتهم وشعاراتهم التي رفعوها نصرة النظام العراقي السابق والوقوف بوجه الحرب .(٣٦)

والحقيقة ومن خلال متابعتنا للموقف الشعبي الأردني من أحداث العراق نلاحظ بان هذا الموقف لم يكن بنفس الفعالية والقوة عشية حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ،والسبب في ذلك يرجع عدة عوامل لعل أهمها :

١-ان الأحزاب السياسية المعارضة فى الأردن والتي غالبا ما تقود الجماهير فى المظاهرات والاعتصامات والمهرجانات الخطابية ، هذه الأحزاب عانت خلال الاثنى عشر عاما الكثير من الانقسامات والانشقاقات فى داخل صفوفها والتي أضعفتها وعرقلت جهودها فى تنظيم نفسها .

٢- العامل الآخر الذي ساهم فى إضعاف الأحزاب السياسية المعارضة فى الأردن ، دخول الحكومات المتعاقبة التى ما انفكت توجه الانتقادات المتكررة لتلك الأحزاب واتهامها بعدم القدرة على التكيف مع الأوضاع السياسية واتهامها كذلك بارتباطها بجهات غير أردنية ومطالبتها بالالتزام بالموقف الأردني باعتباره الموقف الوطني الذي يجب ان تتوحد عليه كل القوى السياسية.

٣- صدور شعار(الأردن اولا) الذي رفع لواءه الملك عبدالله الثانى ، والذي دعا من خلاله الحكومة والأحزاب السياسية الأردنية تطبيقه ، ويدعو الشعار المذكور الاهتمام بالقضايا الوطنية الداخلية فى الأردن وعدم المغالاة فى القضايا الخارجية كي لاتكرر الأخطاء التي وقع فيها الأردن إبان حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، عندما اتهم الأردن بتعاطفه مع النظام العراقي السابق مما أدى توتر العلاقات الأردنية الخليجية.

٤- العامل الأخير هو حالة الركود الاقتصادي التي يعانى منها الأردن ، والذي يرزح تحت وطأة مديونية كبيرة ، فهو لهذا يطبق ومنذ عام ١٩٩٢ برنامج للإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وخلال مراحل التطبيق للسنوات الماضية تفاقمت حالة الركود وارتفعت نسبة البطالة حتى أصبحت تشكل(٣٠%) حسب إحصائيات البنك الدولي ، لهذا كله عكفت الحكومة والأحزاب السياسية على معالجتها أكثر من الاهتمام بالقضايا الأخرى .(٣٧)

٤- انعكاسات حرب الخليج الثالثة في الأردن

ما كاد الأردن يتخلص من الآثار السلبية التي خلفتها حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ حتى جاءت حرب الخليج الثالثة لتضع الأردن مرة أخرى أمام تحديات خطيرة تركت آثارها الواضحة على مؤسساته وقطاعا ته الاقتصادية المختلفة

فقد شهدت العلاقات التجارية بين العراق والأردن طيلة فترة الحربين (حرب الخليج الثانية والثالثة) تطورا نموذجيا الحد الذي اعتبر فيه الأردن الشريك التجاري الأكبر للعراق وبات ميناء العقبة الأردني الميناء الرئيس للواردات العراقية ، وقدم العراق بالمقابل معونات وتسهيلات الأردن تتمثل بالمنح التعليمية والمعونات المباشرة والأفضلية في الاستيراد. (٣٨)

ليس هذا فحسب،، بل ان العراق اصبح السوق الرئيس للصادرات الأردنية وهو المصدر الوحيد لجميع احتياجات الأردن من النفط والتي تقدر ب(٥،٥) مليون طن سنويا يحصل الأردن على نصفها بسعر تفضيلي يقدر ب١٩ دولار للبرميل الواحد ،اما النصف الآخر فهو منحة

مجانبة مقدمة من النظام العراقي السابق تقديرا لمواقف الأردن ملكا وحكومة من العراق ابان حرب الخليج الثانية (٣٩)

ومع اندلاع حرب الخليج الثالثة ،بدأت الآثار الاقتصادية تلقى بظلالها على الاقتصاد الأردني ، فوفقا لتقديرات الحكومة الأردنية فان شراء الأردن النفط من السوق العالمية وبأسعاره المعروفة كلف الخزينة الأردنية أسعارا باهظة قدرت ب٨٠٠ مليون دولار سنويا أي ضعف كلفة شراء النفط من العراق في الفترة السابقة وهو السبب في تعطيل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد (٤٠)

ومن خلال معادلة بسيطة يمكننا معرفة الامتيازات التي يحصل عليها الأردن من العراق ، فالسعر التفضيلي والمنحة المجانية لدى ترجمتها ماديا ، فان ذلك يعني ان الأردن سوف يوفر في عام ٢٠٠٣ نحو (٤٠٠) مليون دولار منها (١٠٠) مليون دولار تمثل السعر التفضيلي الذي يبيع فيه ا لعراق النفط للأردن ، ونحو (٣٠٠) مليون دولار تمثل نصف ثمن النفط المطلوب دفعه من الأردن والذي يعفى منه باعتباره منحة مجانية (٤١)

ا لخسائر الأردنية لم تقتصر على الأرقام فحسب ، بل شمل ذلك الطبيعة التجارية بين العراق والأردن ،فالكثير من الصناعات الأردنية تعتمد حد كبير على التصدير السوق العراقية بموجب الاتفاق التجاري السنوي الذي يستورد الأردن بموجبه كافة احتياجاته النفطية من العراق بأسعار تفضيلية وبالمقابل فان الصناعيين والتجار في الأردن يقومون بتصدير سلع العراق بما يشبه " تجارة المقايضة " أكثر من تجارة قائمة على المناقشة والأمر الخطير بالنسبة للأردن في هذا المجال هو ان حدوث انقطاع في الصادرات العراق لايعني إمكانية إعادة توجيه تلك الصادرات سوق بديل لاسيما ان تلك السلع لا تصدر اعتمادا على ميزة النسبة بل تعتمد اكثر على ترتيبات ثنائية بين بغداد وعمان هذه الترتيبات التي تمتد لعقدين متتاليين بين العراق والأردن خلقت مجموعات ضغط في الأردن لصالح العراق، مجموعات الضغط هذه ودفاعا عن مصالحها بالدرجة الأولى لاترى فائدة في تغير الوضع القائم بل ان استمرار هذا الوضع يعتبر مربحا جدا (٤٢)

وعن هذه التداعيات التي سببتها حرب الخليج الثالثة أشار منير حمارنة وهو خبير وأكاديمي اقتصادي وأستاذ الاقتصاد في الجامعة الأردنية ان الاقتصاد الأردني هو ثاني اقتصاد خاسر بعد العراق مما سبب في ازدياد معدلات البطالة في المجتمع الأردني ، وان المساعدات الأجنبية للأردن لا يمكن ان تعوض هذه الخسارة لان المساعدات سوف تتجه

للموازنة التي تعاني أصلا من مديونية كبيرة تقدر بأكثر من (٨) مليار دولار أي ما يزيد عن ٧٨ % من إجمالي الناتج المحلي (٤٣)

حركة الطيران والملاحة البحرية شهدت هي الأخرى تضررا كبيرا فقد بدأت الخسائر في مجال الطيران والملاحة تتزايد مع حركة الطيران المتجهة الأردن ومنه وبما يزيد عن (٥٠%) ، وان هذا التراجع أضيف التراجع الذي يحدث عادة فى شهور الشتاء بنسبة حو (٢٠%) وهو ما يعنى ان التراجع بسبب أوضاع منطقة الشرق الأوسط يزيد عن (٣٠%) ، وما ان بدأت الحرب حتى عمد الكثير من الدول تحذير رعاياها من السفر المنطقة ، كما بدا بعض شركات الطيران الأوربية إلغاء رحلاتها الأردن او تقليصها بدرجات متفاوتة كما هو الحال لدى الخطوط الجوية الفرنسية والهولندية ، فضلا عن الخطوط النمساوية التي كانت قد أوقفت رحلاتها الأردن مطلع آذار مارس ٢٠٠٣.(٤٤) أما شركات الطيران الأخرى والتي لم توقف او تقلص رحلاتها ، فقد قررت رفع أجور تأشيرات السفر بنسبة تتراوح مابين (١٠) (٢٠) دولار إضافية فى محاولة منها للتعويض عن النقص فى أعداد المسافرين المنطقة ، وكذلك التعويض عن الرسوم التأمينية على الطائرات المتجهة المنطقة التي أصبحت منطقة خطرة بسبب الحرب ، وهو ما تكرر عام ١٩٩١ عندما سجلت حركة الطيران فى تلك المنطقة أرقاما متدنية جدا .(٤٥)

فى مجال الملاحة البحرية تكررت نفس الحالة ، فقد قررت الملاحة البحرية الدولية رفع أجور الشحن الأساسية ،فعلى سبيل المثال لا الحصر شهدت أجور الشحن من موانئ دول جنوب شرق اسيا ميناء العقبة ارتفاعا بنسبة (١٥ %) بدءا من مطلع نيسان ٢٠٠٣ وبموجب هذا القرار فان متوسط نقل الحاوية سعة (٢٠قدم) ارتفع نحو (١١٥٠) دولار بعد ان كان (١٠٠٠) دولار قبل الزيادة ، وارتفع متوسط نقل الحاوية سعة (٤٠قدم) (٢٣٠٠)بعد ان كان (٢٠٠٠) دولار قبل الزيادة ، وهذا الارتفاع في أسعار المواد التموينية الواردة الأردن . (٤٦)

ومع كل هذه النتائج والتداعيات التي نجمت حرب الخليج الثالثة ، فقد بدا الأردن أكثر تفاؤلا للمستقبل ،ذلك ان انهيار النظام العراقي السابق ومجيء نظام جديد منفتح ومتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية يعني من جملة ما يعنيه فتح سوقا كبيرا لإعادة أعمار وتطوير العراق وسيكون الأردن مستفيدا من ذلك وان لم يكن المستفيد الاكبر.(٤٧) وهذا ما عبر عنه صراحة الملك عبد الله الثاني عندما أشار أن العراق سوف يكون احد أهم مراكز الجاذبية في الشرق الأوسط ، وسيكون ذلك مبعث راحة للأردن وللمنطقة كلها (٤٨) .

الخاتمة

يتضح مما تقدم ، بان الأردن سعى منع وقوع حرب جديدة فى المنطقة لما للحرب من آثار سلبية مدمرة ليس على العراق فحسب بل على المنطقة بأسرها .
كما أن الأردن الذي كان يعانى من تداعيات الانتفاضة الفلسطينية على أوضاعه العامة ، انطلق من اعتبارات سياسية واقتصادية في دعوته تجنب الحرب ، الاعتبارات السياسية تمثلت فى ان قسما كبيرا من الشعب الأردني والذي يشكل (٤٣%) هو من أصل فلسطيني أصحاب القضية المدعومة من النظام العراقي السابق ، وبهذا فان الحرب ستدفع بهؤلاء إعلان وقوفهم مع ذلك النظام ، وهذا ماحصل بالفعل عندما خرجت تظاهرات كبيرة فى مخيمات البقعة والوحدات داعية نصرة النظام السابق والوقوف بوجه الحرب .

اما الاعتبارات الاقتصادية ، فتتمثل بكون الأردن اكبر شريك تجارى للعراق وبالت فان الحرب تعمل على إيقاف حركة النمو الاقتصادي في الأردن ، ذلك الاقتصاد الذي بدا يستعيد عافيته بعد المصائب التي واجهها بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١، وكذلك من الحصار الذي كان مفروضا على العراق.
وعلى الرغم من ذلك ، فان نشوب الحرب فى ٢٠اذار /مارس ٢٠٠٣، وانتهاءها رسميا فى أيار من نفس العام ، والتي كان من نتائجها سقوط النظام العراقي السابق ومجي حكومة عراقية جديدة حمل فى طياته بعض التفاؤل والارتياح لدى الأوساط الرسمية الأردنية ، من خلال إمكانية مساهمة الأردن فى تطوير وإعادة اعتمار العراق ، كما أن مجي حكومة عراقية جديدة دفع الأردن إعادة رسم العلاقات مع العراق أساسها المنافع والمصالح المشتركة بين الجارين الشقيقين .

مصادر وهوامش البحث

(١)للتعرف على موقف الأردن من حرب الخليج الثانية انظر: فواز موفق ذنون " الأردن وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١" مجلة دراسات إقليمية ، العدد ٢، كانون الأول ٢٠٠٤.
(٢) صحيفة الرأي (عمان) في ٢١ / ٣ /١٩٩١ ، أرشيف الصحيفة منشور على شبكة الانترنيت وعلى الموقع WW W_ALRI_COM

(٣) للتعرف على معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية (معاهدة وادي عربة ١٩٩٤) انظر : احمد عقيل حداد ، نظام الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية (عمان ، دار وائل للطباعة والنشر ٢٠٠٣) ، ص ٤٢٣

(٤) علي محافظة ، الديمقراطية المقيدة حالة الأردن ١٩٨٩ _١٩٩٩ ،ط ١ (بيروت ، مركز الوحدة العربية ،٢٠٠١)، ص ٣٣٨

(٥) صحيفة الدستور (عمان) ، في ١٨ /١٩٩٨/٥ أرشيف الصحيفة منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الموقع WWW_ALDUSTUR_COM

(٦) محافظة ،المصدر السابق ، ص ٣٣٨

(٧) المصدر نفسه ، ص ٣٣٩.

(٨) محافظة ،المصدر السابق ، ص ٣٣٨

(٩) صحيفة الدستور (عمان) في ١٩٩٧/١١/٢٢

(١٠) صحيفة الرأي(عمان) في ١٩٩٨/٢/٣

(١١) محافظة ، المصدر السابق ، ص ٣٤١

(١٢) صحيفة الراي (عمان) في ١٩٩٨/٢/٢٥

١٣

) Ali Shukri , The war on Iraq : its effect on the Arab world

دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الموقع www_opendemocracy_Net

(١٤) معهد الشرق العربي ، أخبار العرب والعالم ، منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الموقع WWW this Syria_ Net

(١٥) عبد الله القاف ، أهمية مباحثات الملك ، عبد الله وبلير والقمة المرتقبة مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) في ٢٨ شباط ٢٠٠٣ على الموقع WWW_Arabic Media international Net work _Com

(١٦) عبد الله بشارة ، الأردن أولا، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) في ٩/١٠/ ٢٠٠٢ على الموقع WWW_ Albino _CO,ae

(١٧) Shukri,Opcit

(١٨)Ibid

(١٩)لمزيد من التفاصيل حول مشاركة الأمير حسين بن طلال في مؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد في لندن في ١٢ تموز ٢٠٠٢ انظر: مصطفى عبد الجواد العراق والهاشميون ، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع WWW_Moheet_Com

(٢٠) المصدر نفسه

(٢١)المصدر نفسه

(٢٢)صحيفة الاوبزيرف (لندن) مخططون عسكريون يصلون عمان، مقالة نشرتها شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)على الموقع WWW_Arab times_Com

(٢٣) عبد الجواد ،المصدر نفسه

(٢٤)المصدر نفسه

(٢٥)معهد الشرق العربي، المصدر السابق

(٢٦) المصدر نفسه

(٢٧)المصدر نفسه

(٢٨)Shukri , Optic

(٢٩) نضال منصور ، المؤتمر الصحفي الأردني ، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) في ٢٠٠٣/٤/١ على الموقعCom WWW_Alhadth_arabia

(٣٠) وزارة الخارجية الأردنية ، مقابلة للملك عبد الله مع وكالة الأنباء الأردنية ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) في ٢ نيسان ٢٠٠٣ على الموقع

(31) OL oughlin ، Jordan expels Iraqi diplomats but condemns the war مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع :

٠WWW _Smh _Com

٣٢(Laurle Kassman ، Jordan foreign minister on Iraq situation

دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) في ٤ آذار ٢٠٠٢ على الموقع

W WW.international news com

(٣٣)فواز موفق دنون ، الأردن والمتغيرات السياسية الجديدة في العراق نشرة متابعات إقليمية ، ع(٢) ، كانون الثاني ٢٠٠٤ ص ١٧ ٠

(٣٤) منصور ،المصدر السابق

(٣٥)وزارة الخارجية الأردنية ، مقابلة لملك عبد الله الثاني مع شبكة الأخبار الأمريكية ، المقابلة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) في ٢٨ /٢٠٠٣/٤ على الموقع WWW

(٣٦) صلاح حزين الأردن يحصي خسائره على وقع الحرب ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع WWW_Almalf Alseyasi _com

(٣٧)Laurle Kassman , Jordan Reverses some Iraq Diplomat expulsions

دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)في ٢٤ آذار ٢٠٠٣ على الموقع WWW_international news com

(٣٨) دنون ، المصدر السابق ،ص١٨

39 aurle Kassman , Jordan Prepares for impact on economy from us / Iraq war ٠

دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) فى ١٩ اذار ٢٠٠٣ على الموقع : news.comwww.internationl

(٤٠)ابراهيم غرايبة ، الأردن والحرب الأمريكية على العراق ، قناة الجزيرة ، برنامج منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع :
www.aljazeera.net

(٤١) المصدر نفسه .

(٤٢) حزين ، المصدر السابق .

(٤٣) إبراهيم سيف ، الاقتصاد الأردنى بين جهود الإصلاح وجبهتى العراق وفلسطين ، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) فى ٢٥ ايلول ٢٠٠٢ على الموقع www.asharqalawsat.com

(٤٤)منير حمارنة ، تداعيات كبيرة على الاقتصاديات العربية واستمرار الحرب يضاعف الخسائر ، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) فى ٤ نيسان ٢٠٠٣ على الموقع

alsiyasi .com www.almalf

(٤٥)حزين ، المصدر السابق

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) المصدر نفسه .

(٤٨) غرايبة ، المصدر السابق .

(٤٩) ذنون ، المصدر السابق ، ص ١٨ .

Jordan and Gulf war III By : fawaz M. thanoon

Gulf war III is considered a turning point in the middle east history for it left effect upon all statses of the area .

The research spots light on Jordan attitude one of the regional states bordering iraq as well political development , of the iraqi case since its emergence on the arab and international scene after the gulf war II in 1991 .

The researcher states that Jordan has tried to prevent a new war in the area it has destructive effect not only upon iraq but also upon the whole area . Jordan has deeply done its best in the direction to rearrange the picture of its relations with iraq after the war to insure joine interest